لا يزال التصعيد بين حكومة ابي احمد والمعارضة المسلحة، على رأسها «جبهة تحرير تيغراي»، هو السمة البارزة في الصراع الأثيوبي، وذلك بعد فشل كل الوساطات والضغوط الدولية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الطرفين او اجلاسهما حول طاولة المفاوضات

تحالف مسلح لإسقاط حكومة أبي أحمد

السلطات تتعهد بمواصلة القتال لحماية إثيوبيا من التفكك... وأميركا تطالب رعاياها بالمغادرة سريعاً

للحديث تتمة...

مبادرة مصيرها الفشل

نضال محمد وتد

بصراحة ورحابة صدر، تحدث رئيس المخابرات المصرية عباس كامل، مع الصحافيّين الإسرائيليين، نداف أيال وبراك رافيد، عن الخطة المصرية لتحقيق تهدئة في غزة، وتقديم تسهيلات للقطاع، فضلاً عن صفقة تبادل أسرى مع حركة «حماس». وقد بث الصحافيان في نقلهما للتصريحات، أجواءً من الانفتاح المصري على الحكومة الحالية في دولة الاحتلال، ونقلا عن كامل وصفه اللقاء، بين رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، بأنه «كان جيداً بشكل استثنائي». لكن هذه الصراحة والأريحية التي أبداها المسؤول المصري مع الصحافيين الإسرائيليين، بما فيها من إعلان إدراكه، وطبعاً النظام في مصر، لمواقف بينت السياسية، تخالف الواقع الذي يشي بأن الآمال التي يعقدها النظام المصري على حكومة الاحتلال بقيادة بينت، ستخيب بسرعة، ولن تحقق ما هو مرجو منها، حتى وإن كان ذلك لا يشمل رفع الحصار عن غزة. والاكتفاء بتسهيلات، مقابل أي تحرك ولو على مستوى منخفض بين إسرائيل والفلسطينيين، كبداية للتقدم نحو مستويات أعلى. الحكومة الإسرائيلية الحالية، على الرغم مما قاله كامل بأنها تشمل مركبات مختلفة ذات توجهات مختلفة، في إشارة لحزبي العمل و«ميرتس» اليساري، لن تقدم للنظام المصري، على الرغم من كونه الأكثر تحالفاً استراتيجياً مع دولة الاحتلال، «هدايا» سياسية تمس صلب الإجماع الصهيوني، ولا حتى ما هو دون ذلك. إذ إنها تعلم أن النظام المصري لا يملك من مقومات القوة السياسية، ما يمكّنه من الضغط عليها، خلافاً لما تملكه هي في مواجهته، خصوصاً أن إسرائيل كانت صاحبة فضل في الضغط على الإدارة الأميركية ودول أوروبية للاعتراف بانقلاب السيسي قبل سنوات. الخطة المصرية التي كشف خطوطها العريضة كامل، لن تلقى لدى إسرائيل آذاناً صاغية. وإن كان من المحتمل أن تتلقفها حكومة بينت، باعتبارها خطة ترويج ومديح لأكثر حكومات إسرائيل تطرفاً، وكوسيلة ليس أكثر، لتكثيف جهود ومشروع التطبيع ليطاول دولاً عربية أخرى، بحيث تخرج إسرائيل كالمستفيد الأول والأخير منها. لن يكون مصير الخطة المصرية و«الهدنة» التي سيحملها معه كامل عند زيارته لإسرائيل هذا الشهر، مخالفاً لمصير خطط كثيرة سابقة لها، ما دامت لا تملك ما يرفدها من وسائل وأدوات ضغط لإرغام دولة الاحتلال على القبول بها.

دخلت إثيوبيا منعطفاً تصعيدياً جديداً، أمس الجمعة، مع تشكيل تسع جماعات، على رأسها «جبهة تحرير شعب تيغراي» و«جيش تحرير أورومو»، تحالفاً لإسقاط حكومة أبي أحمد، إلا أنها تركت الباب مفتوحاً أمام التفاوض للوصول إلى هذا الأمر، أو استخدام القوة، وهو ما ينذر بحرب واسعة، خصوصاً بعدما استبق الحكومة هذا الأمر متعهدة بمواصلة القتال، في رفض واضح للدعوات الدولية لوقف إطلاق النار.

وتشكل التحالف في الوقت الذي واصل فيه المبعوث الأميركي الخاص إلى القرن الأفريقي جيفري فيلتمان اجتماعاته مع كبار المسؤولين الحكوميين في أديس أبابا، وسط دعوات لوقف فوري لإطلاق النار، وإجراء محادثات لإنهاء الحرب التي أودت بحياة الآف الأشخاص منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. وكتب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في تغريدة، أمس الجمعة، أن الصراع في إثيوبيا يجب أن ينتهي، ويجب أن تبدأ مفاوضات سلام على الفور دون شروط مسبقة سعياً لوقف إطلاق النار».

وفي إطار المخاوف من تصعيد أكبر في الحرب، نصحت السفارة الأميركية في أديس أبابا جميع المواطنين الأميركيين بمغادرة إثيوبيا في أقرب وقت ممكن، معتبرة أن «الوضع الأمني في إثيوبيا غير واضح تماماً». واعلنت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تروس، في تغريدة، أنه على طرفي الصراع في إثيوبيا الاتفاق على وقف إطلاق النار. وقالت: «لا يوجد حل عسكري، ولا بد من إجراء مفاوضات لتجنب إراقة الدماء وتحقيق سلام دائم». وأضافت: «من المهم لطرفي الصراع الاتفاق على وقف لإطلاق النار والسماح بوصول المساعدات إلى الناس جديداً، أمس الجمعة، مع تشكيل تحرير تيغراي» و«جيش تحرير أورومو»، أمس الجمعة، تحالفهما ضد الحكومة إلى جانب سبع حركات أخرى أقل شهرة ونطاق وجودها غير مؤكد. والجماعات الأخرى الموقعة على اتفاق التحالف هي: «جبهة وحدة عفار الثورية الديمقراطية»، و«حركة أغاو الديمقراطية»، و«حركة تحرير شعب بني شنقول»، و«جيش تحرير شعب غامبيلا»، و«حركة العدالة والحق للشعب الكيماني العالمي/ حزب كيمانت الديمقراطي»، و«جبهة سيداما للتحرير الوطنية»، و«مقاومة الدولة الصومالية». وهناك مجموعة من الفصائل لديها مقاتلون مسلحون، لكن ليس من الواضح إن كانت جميعها كذلك.

وأعلن التحالف، الذي أطلق عليه اسم «الجبهة المتحدة للقوات الفيدرالية والكونفدرالية الإثيوبية»، في مؤتمر صحافي في واشنطن أمس، أنه يعتزم حل حكومة أبي أحمد سواء بالقوة أو بالمفاوضات ثم تشكيل حكومة انتقالية. وأشار إلى أن التشكيل جاء «استجابة للأزمات التي تواجه البلاد» و«العكس الآثار السلبية لسلطة أبي أحمد على شعوب إثيوبيا»، معتبراً أنه من «الضروري العمل معاً وتوحيد الجهود من أجل عملية انتقال» في إثيوبيا. ويبدو أن هذا التحالف الجديد يعكس رغبة «جبهة تحرير تيغراي» في إظهار حصولها على دعم في مناطق أبعد من تيغراي. وكانت الجبهة قد شكّلت تحالفاً مع مجموعات إثنية وجغرافية أخرى في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، قبل إطاحة الرئيس منغيستو هايلي مريم في العام 1991.

من جانبه، أكد النائب العام الإثيوبي بديون تيموثيوس ثقته التامة بأن المتمردين لا يحظون بدعم اجتماعي على الأرض، واصفاً التحالف بأنه «حيلة دعائية»، مشدداً على أن بعض هذه المجموعات «ليست لديها قاعدة شعبية». وقال إن لدى بعض الجماعات سجلاً حافلاً من «التطهير العرقي».

ودعت وزارة الدفاع متقاعدي الجيش إلى الانخراط مجدداً في صفوفه «لحماية البلاد من مؤامرة تهدف إلى تفكيكه»، وحددت مهلة للتسجيل حتى 24 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي. وكانت الحكومة الإثيوبية قد أعلنت، أمس الأول، أنها أوشكت على الانتصار في حربها ضد «جبهة تحرير تيغراي»، وتعهدت بمواصلة القتال، في رفض واضح للدعوات الدولية لوقف إطلاق النار. وكتب مكتب اتصالات الحكومة الإثيوبية على «فيسبوك»، بعد تقدم المسلحين نحو العاصمة، أن «هذه ليست دعوة تحت الدعاية الأجنبية؛ نحن نخوض حرباً وجودية».

وما زال تأثير التحالف الجديد على الصراع غير مؤكد. وقال الكاتب والباحث الإثيوبي موسى شيخو، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن «المجموعات التي توافقت عبارة عن خليط من حركات مسلحة وسياسية، وغالبيتها، مثل تلك التابعة لـ«أورومو»، موجودة في أميركا، فيما في الداخل هناك جبهة تحرير تيغراي». وأوضح أن «هذا التحالف يشبه ذلك الذي كان في العام 1991، لكنه أشار إلى أن «الوقت الآن يختلف عن السابق، إذ إن أبي أحمد لديه مناصرون كثر، خصوصاً من الأمهرة، بالإضافة إلى الأورومو، ومن المواطنين». وأضاف «في الميدان، يواصل الطرفان حشد الجماهير من أجل القتال»، لكنه شدد على أن «اجتياح أديس أبابا لن يكون سهلاً، كما أن هناك صعوبات أمام الطرفين لحسم المعركة. ما يتبقى هو الضغط الدولي لحث الطرفين على التفاوض. إن الغرب حريص على أن ينتهي الأمر بشكل سلمي، وإلا يتم الدخول إلى أديس أبابا بقوة السلاح». واعتبر أن «التصعيد يأتي قبيل الجلوس حول طاولة المفاوضات للتوصل إلى تهدئة».

من جهته، قال رئيس المعهد الإثيوبي للدبلوماسية الشعبية ياسين أحمد بقعاي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن «التحالفات في الخارج لن تؤثر على الوضع داخل البلد»، مشيراً إلى أن «الشعب سيسقط أي تمرد، لأن التحول الديمقراطي أصبح موجودة في أميركا، فيما في الداخل هناك جبهة تحرير تيغراي». وأوضح أن «هذا التحالف يأتي في إطار تأمين الحكومة قد خيارها». واعتبر أن ما تقوم به «جبهة تحرير تيغراي» عبارة عن «محاولات يائسة لممارسة ضغوط سياسية»، مشدداً على أن «الجبهة محاصرة عسكرياً وسياسياً». وأشار إلى أن دخول الأميركيين بقوة على خط الوساطة، والمطالبة بوقف إطلاق النار، يأتي بعد تغير موازين القوى في الميدان لمصلحة القوات الحكومية، لافتاً إلى أنهم كانوا يعتقدون أن «جبهة تحرير تيغراي» ستتمكن من تغيير المعادلة على الأرض.

بدوه، قال كبير محللي الشؤون الإثيوبية في مجموعة الأزمات الدولية وليام دافيسون، لوكالة «رويترز»: «بعد عام من الحرب، وصل الصراع الإثيوبي إلى مرحلة خطيرة جداً، ولم يظهر أي طرف بوادر تراجع. وتوقع أن يكون هناك رد فعل عنيف إذا استولت قوات تيغراي وأورومو على العاصمة. وقال: «قد تشن منطقة أمهرة تمرداً صريحاً إذا فرضت قوات تيغراي وجيش تحرير أورومو سيطرتهما على أديس أبابا. فسكان أمهرة ليسوا غاضبين فقط من جبهة تحرير تيغراي وجيش تحرير أورومو فحسب، ولكن أيضاً من القادة الاتحاديين لأنهم تركوا (أمهرة) مكشوفة (بدون دفاع)». وقال دبلوماسيون إقليميون، لوكالة «رويترز»، إن التهديدات بالزحف إلى أديس أبابا قد تكون مناورة لإجبار أبي أحمد على الدخول في مفاوضات أو التنحي عن السلطة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

ممثلون عن المجموعات المسلحة خلال التوقيع على التحالف في واشنطن أمس (Getty)

بلينكن يدعو لبدء مفاوضات سلام فورا دون شروط مسبقة

موسى شيخو: التصعيد يأتي قبل الجلوس حول طاولة المفاوضات

غزة: جهود تثبيت وقف إطلاق النار تراوح مكانها

رغم الهدوء التام الذي يشهده قطاع غزة، إلا ان جهود تثبيت وقف إطلاق النار لم تحقق اي تقدّم بعد، كما تقول مصادر في الفصائل الفلسطينية لـ«العربي الجديد»، مع إشارتها إلى ان «حماس» لا تستطيع ضمان استمرار الهدوء بلا حلول حقيقية

غزة ـ **ضياء خليل**

أكدت مصادر في الفصائل الفلسطينية لـ«العربي الجديد»، أنّ جهود تثبيت وقف إطلاق النار في قطاع غزة «تراوح مكانها» ولم يحدث فيها أي تقدّم جدي حتى الآن، على الرغم من حالة الهدوء التام التي يشهدها قطاع غزة في الأسابيع القليلة الماضية. وأشارت المصادر إلى أن الاتصالات المصرية مع الاحتلال الإسرائيلي لم تسفر عن أي تقدّم، وأن زيارة رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية، اللواء عباس كامل، المرتقبة قبل نهاية الشهر الحالي إلى تل أبيب، تهدف إلى حلحلة ملفّات غزة العالقة وعلى رأسها تثبيت الهدوء وإعادة الإعمار وتبادل الأسرى.

وعلى الرغم من تراجع الاحتلال الإسرائيلي عن شرطه الذي أعقب وقف إطلاق النار في 23 مايو/ أيار الماضي، والذي اشترط لإعادة الإعمار عودة الأسرى الإسرائيليين الأربعة لدى حركة «حماس»، إلا أنّ إعمار ما دمرته حرب الـ11 يوماً لم ينطلق بشكل فعلي حتى الآن. وأنجزت طواقم فلسطينية ومصرية إزالة ركام معظم المنازل والمباني التي جرى تدميرها خلال الحرب الرابعة على القطاع، لكن الأمر توقف عند هذا الحد ولم يتم البدء بالخطوة التالية وهي إعادة إعمار ما جرى تدميره.

وقدّمت «حماس» مبالغ مالية للأسر التي تعرّضت منازلها لأضرار جزئية بأقل من خمسمائة دولار، وساعدت في إيواء الأسر التي فقدت منازلها خلال الحرب عبر دفع مبالغ مالية كبدل إيجار لهم. وذكرت المصادر أنّ القاهرة طلبت إمهالها مزيداً من الوقت من أجل تثبيت وقف إطلاق النار وضمان تسهيل إعادة الإعمار، لكن حركة «حماس» لم تعطِ مُهلاً مفتوحة في هذا الإطار، وليس في قدرتها ضمان استمرار الهدوء على الأرض من دون حلول حقيقية تضمن إعادة الإعمار وإعادة الحياة إلى القطاع المحاصر.

وتتحرك القاهرة في مساعيها لتثبيت وقف إطلاق النار بإيعاز أميركي، في ظل إدارة الرئيس جو بايدن التي لا تريد التوتر في قطاع غزة، وترغب في استمرار الهدوء وتسهيل إعادة الإعمار.

وفي غزة، لا يُعتقد أنّ الاحتلال الإسرائيلي سيعطي الفلسطينيين الكثير في الوقت الراهن، لكنه قد يعمل على تخفيف القيود أكثر وتسهيل الإعمار مع محاولة «ضمان» ألا يكون هذا العمل في مصلحة حركة «حماس» التي تسيطر على القطاع.

ويحاول المصريون، وفق مصادر «العربي الجديد»، إدخال السلطة الفلسطينية في رام الله ضمن ملف الإعمار، ولو بشكل غير مؤثر، وذلك لضمان ان تسير الأمور على الأرض من دون إعاقات، لكن هناك خشية من أن تعترض «حماس» على أي دور للسلطة في الإعمار. وشددت المصادر على أن الفصائل تراقب المراوغة الإسرائيلية، ولا يمكنها أن تصمت طويلاً على استمرار الأوضاع في القطاع على ما هي عليه لجهة تأخير الإعمار، وعدم السماح بإقامة مشاريع تنموية يمكن أن تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في غزة الذين يرزحون تحت نير الحصار المطبق.

والمماطلة الإسرائيلية في تنفيذ تسهيلات حقيقية في غزة عامل تفجير لـ«أوضاع». وقبل أسبوعين أغلقت إسرائيل محيط القطاع ومنعت المستوطنين من الاقتراب منه في ظل إنذارات ساخنة عن نيّة الفلسطينيين تنفيذ هجمات على الحدود.

ووفق مصادر «العربي الجديد»، فإنّ الاحتلال أبلغ السلطات المصرية بأنّ عناصر من حركة «الجهاد الإسلامي» كانوا ينوون تنفيذ هجمات حدودية عبر استهداف آليات إسرائيلية (مدنية وعسكرية) بصواريخ مضادة للدروع (كورنيت)، ويبدو أنّ تدخلاً مصرياً مع الحركة أوقف هذه النوايا في حينه.

وبالتزامن مع حالة الترقب في غزة، تكثّف طائرات الاستطلاع الإسرائيلية من نشاطها في أجواء القطاع، وبشكل واضح ومثير للقلق لدى الفلسطينيين. ووفق المقاومة، فإنّ هذه الطائرات تحاول تحديث بنك أهدافها للمقاومة المقبلة، إضافة إلى مراقبتها إعادة بناء ترسانة المقاومة الصاروخية ومحاولة استكشاف أماكن نصب الصواريخ.

القاهرة طلبت المزيد من الوقت لتثبيت وقف إطلاق النار

شرق غرب

شهيد خلال قمع مسيرات ضد الاستيطان بالضفة

استشهد طفل فلسطيني وأصيب العشرات، أمس الجمعة، خلال قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي لمسيرات ضد الاستيطان في مناطق عدة من الضفة الغربية. ووقعت مواجهات عدة أمس بين قوات الاحتلال والفلسطينيين، ولا سيما في قرية دير الحطب شرق نابلس، حيث استشهد طفل يبلغ 13 عاماً، وفي جبل صبيح ببلدة بيتا، في الأثناء، أدى آلاف الفلسطينيين صلاة الجمعة أمس في المسجد الأقصى.

(العربي الجديد)

مصر: إخلاء سبيل 5 متهمين بقضية «الأمل»

كشفت الصحافية المصرية إكرام يوسف أن محكمة جنايات القاهرة (دائرة الإرهاب) قررت، أمس الجمعة، تجديد حبس نجلها السياسي والناشط زياد العليمي، والصحافيين هشام عبد الحليم وحسام مؤنس، والناشط من أصل فلسطيني رامي شعث، والنقابي حسن بربري، والمحاسب علاء عصام، لمدة 45 يوماً احتياطياً في القضية المعروفة إعلامياً بـ«تحالف الأمل». وأضافت يوسف عبر موقع «فيسبوك»، أن المحكمة قررت كذلك إخلاء سبيل 5 من المتهمين في القضية، هم: عبد الرحمن محمد، وحسن أحمد، وفرج سعد، وعبد الحميد محمد، ومحمد شعبان.

(العربي الجديد)

تركيا: مرافعة خطية لـ«الشعوب الديمقراطي»

قدم حزب «الشعوب الديمقراطي» الكردي المعارض في تركيا، أمس الجمعة، مرافعته الخطية الأولى للمحكمة الدستورية العليا في العاصمة أنقرة، بعدما رفعت المحكمة الإدارية العليا دعوى لحل الحزب بتهمة «الارتباط بمنظمات إرهابية». وأفاد بيان مقتضب صادر عن الحزب بأن «المرافعة مكونة من 173 صفحة، ونعتقد أنه لا توجد دلائل لاتهامات الموجهة إلينا».

(العربي الجديد)

غوتيريس يريد تحقيقاً باستهداف جنود حفظ سلام مصريين

دانت الأمم المتحدة «بشدة»، أول من أمس الخميس، «الهجوم غير المقبول» في جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي شنه حرس الرئيس فوستان أركانج توادبرا، الإثنين الماضي، ضد جنود حفظ سلام مصريين، ما أدى لإصابة 10 منهم بجروح. ودعا الأمين العام للمنظمة أنطونيو غوتيريس، في بيان، إلى فتح تحقيق في الحادثة التي قال إنها «يمكن أن تشكل جريمة حرب».

(فرانس برس)

تشكيك بدعوى ترامب بشأن سجلات 6 يناير

شككت قاضية في واشنطن، أول من أمس الخميس، في الدعوى التي تقدم بها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (الصورة)، بهدف منع نشر سجلات للبيت الأبيض قد تشير إلى تورطه أو تورط أحد مساعديه في هجوم 6 يناير/ كانون الثاني الماضي على الكابيتول. وبعد أربعة أسابيع من موافقة الرئيس جو بايدن على نشر السجلات، أعربت القاضية تانيا تشاتكان عن شكوكها حيال ادعاء ترامب امتلاكه ميّزة رئاسية استثنائية تتيح له إبقاء الاتصالات وسجلات الزوار المرتبطة بذلك الآن سرية.

(فرانس برس)

العراق: حلفاء إيران يصعّدون بموازاة حراك الصدر

بدا حلفاء إيران الخاسرون في الانتخابات العراقية، التي جرت الشهر الماضي، مرحلة جديدة من التصعيد في الشارع، رفضاً للنتائج. وتزامن ذلك مع بدء مقتدى الصدر حراكه من بغداد لتشكيل الحكومة

بغداد ـ **زيد سالم**

فوجئ الوسط السياسي العراقي بزيارة لم تكن متوقعة لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إلى العاصمة بغداد، مساء أول من أمس الخميس، بعد مرور أكثر من ثلاثة أسابيع على إعلان تصدر الكتلة الصدرية نتائج الانتخابات التي أجريت في 10 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بحصولها على 73 مقعداً من أصل 329 مقعداً في البرلمان. والتقى الصدر في العاصمة رئيس البرلمان السابق محمد الحلبوسي، الذي يرأس أيضاً كتلة «تقدم»، في أول لقاء له مع شخصية سياسية بعد انتهاء الانتخابات. ثم التقى الصدر رئيس تيار «الحكمة» عمار الحكيم، الذي عمل في الأيام الأخيرة وسيطاً للتهدئة بين الصدريين والقوى الحليفة لإيران، التي نظمت نفسها أخيراً ضمن ما يعرف بـ«الإطار التنسيقي» وتصر على رفض نتائج الانتخابات وتتهم مفوضية الانتخابات بالتلاعب في النتائج. وتزامنت زيارة الصدر إلى بغداد مع بدء القوى المعترضة على نتائج الانتخابات بتصعيد احتجاجاتها. واندلعت، أمس الجمعة، مناوشات واسعة بين قوات الأمن العراقية وأنصار القوى الخاسرة بالانتخابات عند المنطقة الخضراء. وجاء ذلك عقب تلويح المحتجين باقتحام المنطقة الخضراء وإقامة اعتصام عند مركز عمليات مفوضية الانتخابات الواقع داخل المنطقة المحصنة وسط بغداد، وبعد دعوة «اللجنة المنظمة للاحتجاجات على نتائج الانتخابات» إلى التظاهر في بغداد ضمن ما سمتها «جمعة الفرصة الأخيرة».

ورشق مئات المحتجين المحتشدين عند المنطقة الخضراء قوات الأمن بالحجارة، وأضرموا النار بالأشجار المحيطة بالمنطقة الخضراء قبل محاولة التقدم نحو البوابة الرئيسية في محاولة منهم للدخول إلى المنطقة، وأطلقت قوات الأمن النار بكثافة في الهواء واستخدمت الهراوات لتفريق مئات المحتجين منهم. وبينما تحدثت مواقع إلكترونية مقربة من الفصائل الموالية لإيران عن «إطلاق رصاص حي» ضد المتظاهرين، وأفاد قيادي في كتائب حزب الله لوكالة «فرانس برس» عن «مقتل متظاهرين»، نفت وزارة الصحة العراقية تسجيل أي حالة وفاة جراء المواجهات التي اندلعت، وسط معلومات عن إصابة 125 شخصاً على الأقل، غالبيتهم من الأمنيين. وعقب هذه التطورات، ذكرت مصادر أمنية لـ«العربي الجديد»، أنه تمّ إرسال تعزيزات عسكرية كبيرة إلى المنطقة الخضراء، وتم إغلاقها منعاً لأي محاولة اقتحام جديدة.

من جهته، وجّه رئيس الوزراء الأسبق، رئيس «الإطار التنسيقي» نوري المالكي، نداءً للمحتجين بتجنب الاحتكاك مع قوات الأمن، طالباً منهم في تعليق على الأحداث بغداد، الالتزام بالوسائل القانونية في مطالبهم. وجاءت هذه التطورات لتطغى على زيارة مقتدى الصدر إلى بغداد والتي تزامنت أيضاً مع وصول وفد كردي رفيع من أربيل بقيادة وزير الخارجية الأسبق هوشيار زيباري إلى بغداد، وعقده لقاء مع الهيئة السياسية في التيار الصدري استمر عدة ساعات.

ولم يكشف أي من الأطراف المعنية بزيارة الصدر إلى بغداد عن فحوى ما تم بحثه أو خرجاتها، واكتفى كثير من السياسيين بطرح سيناريوهات وتكهنات حول سبب الزيارة وما تم بحثه خلالها. إلا أن عضواً في التيار الصدري كشف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن زيارة الصدر لبغداد واختياره شخصيات محددة للقاء بها، هي «رسالة للأطراف الشيعية الأخرى في الإطار التنسيقي، بأنه قادر على تشكيل حكومة عابرة للطوائف». وأكد أن «توجه التيار الصدري الحالي هو التوصل لتفاهمات واسعة مع الطرف السني، المتمثل بتحالف (تقدم) بزعامة محمد الحلبوسي، والكردي المتمثل بالحزب الديمقراطي بزعامة مسعود البارزاني». وشدّد على أن «كل ما يقال عن مشروع حكومة أغلبية برلمانية أو حكومة توافقية غير صحيح لعدة أسباب، أولها أن الحوارات لم تبدأ مع كتلتي (الفتح) و(دولة القانون) حتى يقال إنها وصلت لطريق مسدود، كون الطرفين يرفضان حالياً الدخول بأي حوارات قبل حسم أزمة نتائج الانتخابات». ووصف إغلاقها منعاً لأي محاولة اقتحام جديدة.

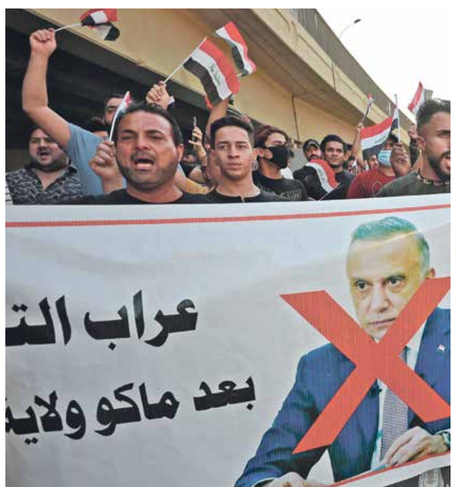

من التظاهرات أمام المنطقة الخضراء أمس (أحمد الربيعي/فرانس برس)

الكاظمي يدعو للتحقيق

أمر القائد العام للقوات المسلحة في العراق، رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، بإجراء تحقيق شامل حول ملابسات احداث المنطقة الخضراء، وتقديم نتائج التحقيق. وشدّد الكاظمي على ان «التعليمات الصارمة للقوات الامنية في التعامل المهني مع التظاهرات سارية، وان احترام حقوق الانسان الاساسية، خصوصاً الحق في التظاهر والتعبير عن الراي من الاساسيات التي التزمت بها الحكومة»، ودعا كل الاطراف السياسية الى التهدئة.

على أنها معلومات». لكنه في المقابل، اعتبر أن دخول الصدر شخصياً على خط الحراك السياسي تأكيد منه على أحقية تياره في منصب رئاسة الحكومة المقبلة.

من جهته، أعلن الحكيم، في بيان عقب لقاء الصدر أمس الجمعة، أنه «تمّ بحث مستجدات الأوضاع في العراق، ونتائج الانتخابات الأخيرة واستحقاقات المرحلة المقبلة». وأكد الطرفان بحسب البيان، على أهمية «اعتماد الطرق السلمية والقانونية في الاعتراض على نتائج الانتخابات، والمفوضية والقضاء يتحملان مسؤولية النظر بالشكاوى والطعون بشكل جدي، وبما يعزز كلمة المواطن والقوى السياسية بالعملية الانتخابية». وفي السياق، قال القيادي في تيار «الحكمة» رحيم العبودي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «تحركات الصدر تهدف إلى التهدئة والخروج من مرحلة الانسداد السياسي الذي بدأ يؤثر على الواقع الأمني». ووفقاً له، فإن الزيارة تهدف أيضاً إلى «فتح قنوات حوار بين مختلف الأطراف، وليست بالضرورة للحديث عن تحالف، لا سيما أن نتائج الانتخابات لم تعلن رسمياً حتى الآن». وأكد أنه «من غير المقبول وفق العرف السياسي العراقي أن يذهب طرف شيعي واحد لتشكيل تحالف مع قوى أخرى وتشكيل الحكومة في النهاية، لذلك لا مشكلة في أن يكون هناك تحالف بين الصدر والحلبوسي، شرط عدم إهمال القوى الشيعية الأخرى التي لا بد أن تكون مطلعة على كل حيثيات الحكومة الجديدة». وشدّد على أن «تشكيل الحكومة عبر طرف واحد يعني تصدّع العرف السياسي السائد في تشكيل حكومات ما بعد عام 2003». وكشف العبودي أن «الحكيم أبلغ الصدر بأن القوى المعترضة على الانتخابات لديها ملاحظات على عمل مفوضية الانتخابات، وتنتظر إعلان النتائج النهائية».

من جهته، اعتبر المحلل علاء مصطفى، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الأسابيع الماضية شهدت تشنجاً بالغاً على مستوى الحوارات بين الكيانات السياسية، ويمكن اعتبار أنها وصلت إلى باب موصد، بسبب الكتل التي رفضت نتائج الانتخابات مع شعور القوى الخاسرة، تحديداً قوى تحالف (الفتح)، بأنها أمام مشاريع دولية لإقصائها. بالتالي، سعى الصدر إلى المباشرة بالحوارات بنفسه في سبيل التوصل إلى تحالف يضم تياره مع تحالف (تقدم) والحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو مشروع التحالف الطوني. إلا أن هناك موقفاً كردياً مسبقاً، مفاده أنهم يرفضون أن يكونوا جزءاً من هدم البيت الشيعي، لأنه يتسبب بخسارة علاقتهم القوية مع إيران». وأوضح مصطفى أن «الصدر زجّ بصقور للتفاوض مع الأكراد، فيما اتجه بنفسه إلى الأطراف الشيعية والسنية، لأنه يشعر بضرورة إنهاء الأزمة التي تسببت بها قوى الإطار التنسيقي، ويبدو أن المصادقة على نتائج الانتخابات وتحديد موعد الجلسة البرلمانية الأولى لتشكيل الحكومة، كلها ملفات سيطول حسمها».

(فرانس برس)

لا يستثني الرئيس التونسي قيس سعيّد أي طرف في مسار سعيه للإمساك بكل خيوط اللعبة، فبعد تعطيل البرلمان وشل الأحزاب والتفرد بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، ها هو اليوم يخوض معركة مع القضاة، بالتوازي مع محاولته توجيه رسائل تهدئة للخارج

تونس
الهروب إلى الأمام
معارك قيس سعيّد لا تستثني أحداً

رفض لمحاولة التدخل بعمل القضاء (ياسين قايدي/ الأناضول)

تونس ـ **وليد التليلي**

يوماً بعد يوم، تتكشف أكثر فأكثر رغبة الرئيس التونسي قيس سعيّد في الإمساك بكل خيوط اللعبة، وفي ظل التحديات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ومع تزايد الضغط الداخلي والخارجي، يتساءل التونسيون عن مآلات هذه المعادلة وإن كان سعيّد سيختار الهروب إلى الأمام أو سيذعن في نهاية الأمر لحقيقة أن الأزمات السياسية تستوجب الحديث مع الجميع.

وإزاء هذا الوضع، وجّه الرئيس التونسي رسائل لافتة في كلمة له خلال افتتاح مجلس الوزراء مساء الخميس، إذ أعلن أن «التدابير الاستثنائية سيتم اختصارها»، من دون أن يوضح كيف ولا متى، مضيفاً «سيتمّ النظر في مجلس وزاري قادم في النص المتعلق بالحوار الذي تم اقتراحه والذي سينتظم بطريقة مستجدة مع التونسيين والتونسيات في الداخل وفي الخارج»، وهو ما يعني أنه يصرّ على الحوار الذي كان أعلن عنه، أي مع الشباب وعبر منصات إلكترونية وليس مع الفرقاء السياسيين. ولكن سعيّد في المقابل، وفي مواجهة الأزمة الاقتصادية الخانقة في البلاد، أعرب عن تعويله على «العمل الدؤوب وتشريك كل المواطنين والمواطنات في داخل تونس وخارجها»، وهو ما يعني أنه سيعاد للأحزاب، إذ قال في حوار صحافي «الأحزاب جاءت في وقت معين من تاريخ البشرية وبلغت أوجها في القرن 19، ثم في القرن 20، ثم صارت بعد الثورة التي وصلت عن طريق وسائل التواصل والتكنولوجيات الحديثة أحزاباً على هامش الدنيا في حالة احتضار. ربما يطول الاحتضار، لكن بالتأكيد بعد سنوات قليلة سينتهي دورها».

وعاد سعيّد ليفجر أخيراً أزمة جديدة، هذه المرة مع القضاء، بطلبه من وزيرة العدل ليلى جفال إعداد مشروع يتعلّق بالمجلس الأعلى للقضاء، وبرفعه شعار ضرورة «تطهير القضاء» ومحاكمة الفاسدين بسرعة، ليأتيه الرد سريعاً من القضاة المتمسكين باستقلاليتهم وبمبدأ الفصل بين السلطات.

وأمام طموحات سعيّد للإمساك بكل خيوط اللعبة، وفي ظل التحديات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ومع تزايد الضغط الداخلي والخارجي، يتساءل التونسيون عن مآلات هذه المعادلة وإن كان سعيّد سيختار الهروب إلى الأمام أو سيذعن في نهاية الأمر لحقيقة أن الأزمات السياسية تستوجب الحديث مع الجميع.

يقدم طروحات مختلفة للسياسة والأحزاب والسلطات، ليكرس توجهاته، خصوصاً عبر إجراءاته الاستثنائية التي اتخذها في 25 يوليو/ تموز الماضي، معطلاً عمل البرلمان المنتخب من الشعب، ومطيحاً الحكومة التي اختارتها الأحزاب، ليمنح نفسه صلاحيات تنفيذية وتشريعية كبيرة، ويتجه للتفرد بالسلطة بشكل فعلي. في مساره هذا، فتح سعيّد معارك مع الجميع، وإضافة إلى حل البرلمان، ضرب سعيّد الأحزاب في مقتل، وشلّ حركتها وسلبها المبادرة منذ 25 يوليو الماضي، فيما كان بعضها ينتظر الاستفادة من الوضع لتصفية الحسابات مع خصومه، ولا سيما ضد حركة «النهضة»، التي شهدت انقسامات وخلافات داخلية قبل وحتى بعد وصوله إلى الرئاسة، كشف سعيّد عن موقف معاد للأحزاب، إذ قال في حوار صحافي «الأحزاب جاءت في وقت معين من تاريخ البشرية وبلغت أوجها في القرن 19، ثم في القرن 20، ثم صارت بعد الثورة التي وصلت عن طريق وسائل التواصل والتكنولوجيات الحديثة أحزاباً على هامش الدنيا في حالة احتضار. ربما يطول الاحتضار، لكن بالتأكيد بعد سنوات قليلة سينتهي دورها».

وعاد سعيّد ليفجر أخيراً أزمة جديدة، هذه المرة مع القضاء، بطلبه من وزيرة العدل ليلى جفال إعداد مشروع يتعلّق بالمجلس الأعلى للقضاء، وبرفعه شعار ضرورة «تطهير القضاء» ومحاكمة الفاسدين بسرعة، ليأتيه الرد سريعاً من القضاة المتمسكين باستقلاليتهم وبمبدأ الفصل بين السلطات.

لا يزال سعيّد مصرّاً على حوار مع الشباب وفق رؤيته

تستعد المعارضة لبرنامج تحرك وفق خريطة طريق جديدة

وفي السياق، كشفت مصادر من حملة «مواطنون ضد الانقلاب»، لـ«العربي الجديد»، أنها توصلت إلى اختيار هيئة تنفيذية جديدة للحملة سيتم الإعلان عنها. وقالت المصادر إن مرحلة الصمت في الفترة الأخيرة كان مردها البحث عن تحالفات سياسية لأنه لا معنى للتحرك في الشارع من دون استثماره سياسياً، والتحركات الأولى كان هدفها السياسي كسر سردية احتكار سعيّد للإرادة الشعبية وللشارع، وقد تم تحقيق هذا الهدف، والتحرك المقبل سيكون للدفاع عن خريطة الطريق الجديدة.

وعن ذلك، رأى رئيس الهيئة السياسية لحزب «أمل» أحمد نجيب الشابي، أن «المشهد السياسي يتسم بالكثير من التخبط والهروب إلى الأمام نحو طريق مسدود، والرئيس ليس لديه استعداد لسماع الناس فضلاً عن محاورتهم»، مبيناً أن «خطاب سعيّد فيه إقرار متأخر بوجود أزمة، ولكنه لا يعي حقيقة نتائج الانقلاب الذي أقدم عليه». وأوضح الشابي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «سعيّد عزل تونس تماماً وأغلق عليها أبواب الحصول على قروض من الخارج في هذه الأزمة الخانقة، بالإضافة إلى أن الحصول على قروض من الداخل معقّد جداً ومن شأنه أن يهدم ما تبقى من اقتصاد، والرئيس لا يبدو واعياً بالإكراهات التي تعانيها تونس، ويعيش سياسة الهروب إلى الأمام ولا يريد الاعتراف بمكوّنات المجتمع التونسي كما هي». وأضاف أن سعيّد «لا يؤمن بالتنظيمات السياسية والهيئات التمثيلية، وهو في حالة مناجاة وهمية مع الشعب، وسيتحاور معهم إلكترونياً، ومعاونوه سيلخصون فحوى هذه الحوارات، بما يعني أنه بعيد جداً عن الواقع».

وبخصوص الحلول المتاحة للأزمة، أوضح الشابي أن «الحل يكون في حوار وطني، ففي إطار الأزمة التي نعيشها لا يمكن لأي شخص أن يأتي بحل ويفرض التوافق عليه، أما النقطة الثانية فتتمثل في حكومة إنقاذ وطني لأن الأزمة الاقتصادية لا تنتظر والرواتب والمعاشات للشهر المقبل غير مضمونة، وهذا يتطلب حكومة وبرنامج إنقاذ متفقاً عليهما». ورأى أن «النظام السياسي وصل إلى شلل تام في الدولة ولا بد من إصلاحه، والحوار الوطني يبلور الخيارات الممكنة ويعرضها على الاستفتاء، وعلى ضوء نتائجه يتم النظر في إمكانية إجراء انتخابات مبكرة، وهذا هو الحل الممكن الذي لا يمكن الخوض الآن في تفاصيله، لأن ذلك يتناوله مؤتمر الحوار».

من جهته، اعتبر أستاذ القانون الدستوري، الناشط في حملة «مواطنون ضد الانقلاب»، جوهر بن مبارك، في حديث مع «العربي الجديد»، أن خطاب سعيّد الخميس «خطاب الأزمة الأول، خطاب مرتبك على وقع انسداد الأفق الداخلي والخارجي، وعجزه عن تعبئة الموارد لمواجهة الأزمة المالية الخانقة، وهو يسير بوضوح في سياسة تعميق التضخّم وتحميل الفقراء نتائج ذلك، والمزيد من إثقال كاهل المواطنين بدعوتهم لدفع ثمن الانقلاب وثمن الإخفاق وتحميلهم وزر عجز سلطة الانقلاب». وفسّر بن مبارك اختصار الإجراءات الاستثنائية الذي أعلن عنه سعيّد بأنه «يقصد فقط التعجيل بتنفيذ ما يريد قبل أن يبلغ الضغط حدّاً لا يطاق، وهو يريد تنفيذ برامجه التي وضعها وفق مشروعه السياسي الخاص وحواره مع الشباب والاستفتاء على طريقته»، مضيفاً «إنهما جمل مخاتلة موجّهة إلى الخارج لمحاولة فكّ الخناق أمام استفحال الأزمة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية وشعوره بالخطر». ورأى أن «سعيّد يريد توجيه رسالة للخارج بأن إجراءاته ليست أبدية، لأن كل المواقف الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية والكونغرس والمؤسسات المالية تطالب بسقف للإجراءات الاستثنائية وعودة عمل المؤسسات الدستورية والمنتخبة، وكأنه يريد طمأنتها بذلك، ولكنه في الحقيقة يربط ذلك بما يريد تحقيقه أولاً من أهداف رسمها على المستوى الداخلي، أي التعجيل بالمهمة». في المقابل، اعتبر الأمين العام لحركة «الشعب»، الداعمة للرئيس، زهير المغزاوي، أنّ سعيّد «باعتزامه الاختصار في التدابير الاستثنائية، بدأ يقترب من المطلوب من خلال التوجّه نحو تحديد سقف زمني للمرحلة الحالية وتحديد الأطراف التي ستشارك في الحوار الوطني». وقال المغزاوي في تصريح لإذاعة موزاييك الخاصة، أمس الجمعة، إن «توجّه الرئيس إيجابي وتضمّن نوعاً من الاستجابة لمطالب الحركة ومطالب العديد من القوى التقدمية في البلاد بتسقيف المرحلة الاستثنائية حتى يطمئن الجميع ونعلم إلى أين نحن ذاهبون» متابعاً «نرجو أن يتم خلال المجلس الوزاري الذي سيعقد الأسبوع المقبل تحديد سقف زمني واضح تُنظَّم على إثره الانتخابات». وبالنسبة لحديث الرئيس عن إعداده لاستفتاء إلكتروني بخصوص الحوار مع الشعب، قال المغزاوي «ندعم فكرة التوجه إلى الشباب بأي طريقة كانت، ولكن هذا لا ينفي ولا يتعارض مع ضرورة الحوار مع القوى التقدمية والمنظمات الوطنية المؤهلة بضرورة تصحيح المسار والتي لم تتورط في الفساد والإفساد ولا في دم التونسيين».

رصد

رفض واسع لمذكرة اعتقال المرزوقي: خطأ قاتل

تلقى الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي دعماً واسعاً بوجه إصدار القضاء التونسي، أمس الأول، مذكرة اعتقال دولية بحقه، وسط مخاوف من ضرب الحقوق والحريات وتجميع السلطات بيد شخص واحد. وجاء قرار إصدار مذكرة الاعتقال بعدما طلب الرئيس التونسي قيس سعيّد في 14 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي على أول اجتماع لمجلس الوزراء، أن «تفتح تحقيقاً قضائياً في حق من يتآمرون على تونس في الخارج»، مشدداً على أنه «لن يقبل بأن توضع سيادة تونس على طاولة المفاوضات، فالسيادة للشعب وحده». وأضاف: «من يتآمر على تونس في الخارج يجب أن توجه له تهمة التآمر على أمن الدولة في الداخل والخارج».

وفي رده على القرار، كتب المرزوقي على صفحته في «فيسبوك»، اول من أمس الخميس: «خرجت يوماً من قصر قرطاج إلى بيتي معزّزاً مكرماً بعد أن رفعت اسم تونس وثورتها في كل المحافل الدولية، بعد أن حميت الحقوق والحريات وحافظت على المال العام، وحاولت ما استطعت جمع التونسيين، وفتحت القصر لعامة الناس ولعشرين ألف طفل، واعددت لتونس برامج لمواجهة تحولات المناخ التي ستهدد الأجيال المقبلة».

وأضاف المرزوقي: «سلّحت الجيش، وامرت الأمن الرئاسي بحماية خصومي، واسترجعت قسماً من الأموال المنهوبة، وحاربت الفساد قولاً وفعلاً فاسقطوني بالحوار الذي تم اقتراحه والذي سينتظم بطريقة مستجدة مع التونسيين والتونسيات في الداخل وفي الخارج»، وهو ما يعني أنه يصرّ على الحوار الذي كان أعلن عنه، أي مع الشباب وعبر منصات إلكترونية وليس مع الفرقاء السياسيين. ولكن سعيّد في المقابل، وفي مواجهة الأزمة الاقتصادية الخانقة في البلاد، أعرب عن تعويله على «العمل الدؤوب وتشريك كل المواطنين والمواطنات في داخل تونس وخارجها»، وهو ما يعني أنه سيعاد للأحزاب، إذ قال في حوار صحافي «الأحزاب جاءت في وقت معين من تاريخ البشرية وبلغت أوجها في القرن 19، ثم في القرن 20، ثم صارت بعد الثورة التي وصلت عن طريق وسائل التواصل والتكنولوجيات الحديثة أحزاباً على هامش الدنيا في حالة احتضار. ربما يطول الاحتضار، لكن بالتأكيد بعد سنوات قليلة سينتهي دورها».

مقابل ذلك، كان سعيّد يفتعل أزمة جديدة مع القضاء، بُتوقع أن تشكل معركة كبيرة في الأيام المقبلة، بمطالبته بأن «يلعب القضاء دوره في هذه المرحلة التاريخية». ودعوته لـ«تطهير البلاد وتطهير القضاء» ومحاكمة الفاسدين بسرعة ومعاقبة القائمات الانتخابية في آجال سريعة وغيرها. وأرفق ذلك بطلبه من وزيرة العدل إعداد مشروع يتعلّق بالمجلس الأعلى للقضاء، على الرغم من أن قانون المجلس الحالي لم تمر عليه خمس سنوات. ولكن يبدو أن القضاة متشبثون باستقلاليتهم، إذ جدّد المجلس الأعلى للقضاء، في بيان الخميس الماضي، «رفضه المساس بالبناء الدستوري للسلطة القضائية، بمقتضى المراسيم، وبالضمانات المكفولة للقضاة وظيفياً وهيكلياً، وفي مقدمتها وجود المجلس الأعلى للقضاء كمؤسسة دستورية ضامنة لحسن سير القضاء واستقلاله». وشدد على أن «أي إصلاح يتعلّق بالمجلس الأعلى للقضاء ينبغي أن يكون في نطاق المبادئ والضوابط التي جاء بها الدستور وليس في إطار التدابير الاستثنائية المتعلقة بمجابهة خطر داهم». ونبّه المجلس إلى «خطورة الضغط على القضاء والمساءلة خارج الأطر والضمانات القانونية»، مؤكداً «انخراطه في مسار الإصلاح ومحاربة الفساد والإرهاب، ومجدداً دعوته إلى «ضرورة تعهّد القضاء بالملفات»، وتحمل هذه اللاءات رسالة واضحة وردّاً على مطالب سعيّد، بما يدل على أن المواجهة ستكون صعبة وأن السلطة القضائية متشبثة بمبدأ الفصل بين السلطات، بعد أن أمسك سعيّد بكل السلطة التنفيذية (الرئاسة والحكومة) وبالسلطة التشريعية بعد تجميد البرلمان.

وإزاء هذا التطور، أعلن المجلس الأعلى للقضاء، في بيان الخميس الماضي، «رفضه المساس بالبناء الدستوري للسلطة القضائية، بمقتضى المراسيم، وبالضمانات المكفولة للقضاة وظيفياً وهيكلياً، وفي مقدمتها وجود المجلس الأعلى للقضاء كمؤسسة دستورية ضامنة لحسن سير القضاء واستقلاله». وشدد على أن «أي إصلاح يتعلّق بالمجلس الأعلى للقضاء ينبغي أن يكون في نطاق المبادئ والضوابط التي جاء بها الدستور وليس في إطار التدابير الاستثنائية المتعلقة بمجابهة خطر داهم». ونبّه المجلس إلى «خطورة الضغط على القضاء والمساءلة خارج الأطر والضمانات القانونية»، مؤكداً «انخراطه في مسار الإصلاح ومحاربة الفساد والإرهاب»، ومجدداً دعوته إلى «ضرورة تعهّد القضاء بالملفات»، وتحمل هذه اللاءات رسالة واضحة وردّاً على مطالب سعيّد، بما يدل على أن المواجهة ستكون صعبة وأن السلطة القضائية متشبثة بمبدأ الفصل بين السلطات، بعد أن أمسك سعيّد بكل السلطة التنفيذية (الرئاسة والحكومة) وبالسلطة التشريعية بعد تجميد البرلمان.

وفي السياق، كشفت مصادر من حملة «مواطنون ضد الانقلاب»، لـ«العربي الجديد»، أنها توصلت إلى اختيار هيئة تنفيذية جديدة للحملة سيتم الإعلان عنها. وقالت المصادر إن مرحلة الصمت في الفترة الأخيرة كان مردها البحث عن تحالفات سياسية لأنه لا معنى للتحرك في الشارع من دون استثماره سياسياً، والتحركات الأولى كان هدفها السياسي كسر سردية احتكار سعيّد للإرادة الشعبية وللشارع، وقد تم تحقيق هذا الهدف، والتحرك المقبل سيكون للدفاع عن خريطة الطريق الجديدة.

وعن ذلك، رأى رئيس الهيئة السياسية لحزب «أمل» أحمد نجيب الشابي، أن «المشهد السياسي يتسم بالكثير من التخبط والهروب إلى الأمام نحو طريق مسدود، والرئيس ليس لديه استعداد لسماع الناس فضلاً عن محاورتهم»، مبيناً أن «خطاب سعيّد فيه إقرار متأخر بوجود أزمة، ولكنه لا يعي حقيقة نتائج الانقلاب الذي أقدم عليه». وأوضح الشابي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «سعيّد عزل تونس تماماً وأغلق عليها أبواب الحصول على قروض من الخارج في هذه الأزمة الخانقة، بالإضافة إلى أن الحصول على قروض من الداخل معقّد جداً ومن شأنه أن يهدم ما تبقى من اقتصاد، والرئيس لا يبدو واعياً بالإكراهات التي تعانيها تونس، ويعيش سياسة الهروب إلى الأمام ولا يريد الاعتراف بمكوّنات المجتمع التونسي كما هي». وأضاف أن سعيّد «لا يؤمن بالتنظيمات السياسية والهيئات التمثيلية، وهو في حالة مناجاة وهمية مع الشعب، وسيتحاور معهم إلكترونياً، ومعاونوه سيلخصون فحوى هذه الحوارات، بما يعني أنه بعيد جداً عن الواقع».

وبخصوص الحلول المتاحة للأزمة، أوضح الشابي أن «الحل يكون في حوار وطني، ففي إطار الأزمة التي نعيشها لا يمكن لأي شخص أن يأتي بحل ويفرض التوافق عليه، أما النقطة الثانية فتتمثل في حكومة إنقاذ وطني لأن الأزمة الاقتصادية لا تنتظر والرواتب والمعاشات للشهر المقبل غير مضمونة، وهذا يتطلب حكومة وبرنامج إنقاذ متفقاً عليهما». ورأى أن «النظام السياسي وصل إلى شلل تام في الدولة ولا بد من إصلاحه، والحوار الوطني يبلور الخيارات الممكنة ويعرضها على الاستفتاء، وعلى ضوء نتائجه يتم النظر في إمكانية إجراء انتخابات مبكرة، وهذا هو الحل الممكن الذي لا يمكن الخوض الآن في تفاصيله، لأن ذلك يتناوله مؤتمر الحوار».

من جهته، اعتبر أستاذ القانون الدستوري، الناشط في حملة «مواطنون ضد الانقلاب»، جوهر بن مبارك، في حديث مع «العربي الجديد»، أن خطاب سعيّد الخميس «خطاب الأزمة الأول، خطاب مرتبك على وقع انسداد الأفق الداخلي والخارجي، وعجزه عن تعبئة الموارد لمواجهة الأزمة المالية الخانقة، وهو يسير بوضوح في سياسة تعميق التضخّم وتحميل الفقراء نتائج ذلك، والمزيد من إثقال كاهل المواطنين بدعوتهم لدفع ثمن الانقلاب وثمن الإخفاق وتحميلهم وزر عجز سلطة الانقلاب». وفسّر بن مبارك اختصار الإجراءات الاستثنائية الذي أعلن عنه سعيّد بأنه «يقصد فقط التعجيل بتنفيذ ما يريد قبل أن يبلغ الضغط حدّاً لا يطاق، وهو يريد تنفيذ برامجه التي وضعها وفق مشروعه السياسي الخاص وحواره مع الشباب والاستفتاء على طريقته»، مضيفاً «إنهما جمل مخاتلة موجّهة إلى الخارج لمحاولة فكّ الخناق أمام استفحال الأزمة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية وشعوره بالخطر». ورأى أن «سعيّد يريد توجيه رسالة للخارج بأن إجراءاته ليست أبدية، لأن كل المواقف الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية والكونغرس والمؤسسات المالية تطالب بسقف للإجراءات الاستثنائية وعودة عمل المؤسسات الدستورية والمنتخبة، وكأنه يريد طمأنتها بذلك، ولكنه في الحقيقة يربط ذلك بما يريد تحقيقه أولاً من أهداف رسمها على المستوى الداخلي، أي التعجيل بالمهمة». في المقابل، اعتبر الأمين العام لحركة «الشعب»، الداعمة للرئيس، زهير المغزاوي، أنّ سعيّد «باعتزامه الاختصار في التدابير الاستثنائية، بدأ يقترب من المطلوب من خلال التوجّه نحو تحديد سقف زمني للمرحلة الحالية وتحديد الأطراف التي ستشارك في الحوار الوطني». وقال المغزاوي في تصريح لإذاعة موزاييك الخاصة، أمس الجمعة، إن «توجّه الرئيس إيجابي وتضمّن نوعاً من الاستجابة لمطالب الحركة ومطالب العديد من القوى التقدمية في البلاد بتسقيف المرحلة الاستثنائية حتى يطمئن الجميع ونعلم إلى أين نحن ذاهبون» متابعاً «نرجو أن يتم خلال المجلس الوزاري الذي سيعقد الأسبوع المقبل تحديد سقف زمني واضح تُنظَّم على إثره الانتخابات». وبالنسبة لحديث الرئيس عن إعداده لاستفتاء إلكتروني بخصوص الحوار مع الشعب، قال المغزاوي «ندعم فكرة التوجه إلى الشباب بأي طريقة كانت، ولكن هذا لا ينفي ولا يتعارض مع ضرورة الحوار مع القوى التقدمية والمنظمات الوطنية المؤهلة بضرورة تصحيح المسار والتي لم تتورط في الفساد والإفساد ولا في دم التونسيين».

المرزوقي: الخائن هو انقلب على الدستور (إيمانويل دونان/ فرانس برس)

تقرير

ارتفاع مخزون اليورانيوم المخصب

إيران تصعّد قبل مفاوضات فيينا

زادت إيران مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 60% إلى 25 كيلوغراماً، ما قد يعقّد جهود إحياء الاتفاق النووي

طهران، القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

في أحدث خطوة قبل استئناف المحادثات النووية في فيينا في 29 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، بهدف إحياء الاتفاق النووي، أعلن المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي، أمس الجمعة، أن احتياطيات بلاده من اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء 20 في المائة تجاوزت 210 كيلوغرامات، وأن إيران أنتجت أيضاً حتى اليوم 25 كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء 60 في المائة، في معدل يفوق بكثير النسبة المسموح بها في الاتفاق النووي وهي 3,67 في المائة. ويأتي هذا التطور بعدما انتقد الرئيس الأميركي جو بايدن وقادة أوروبيون طهران الأسبوع الماضي، لما رأوه خطوات نووية متسارعة واستفزازية مع استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم إلى مستويات أعلى. وبالتالي، يتوقع أن يلقي هذا التطور بثقله على محادثات فيينا، خصوصاً أن بايدن يبحث عن توازن دقيق في المفاوضات غير المباشرة المنتظر استئنافها مع إيران، بينما يرى محللون أن طهران تسعى من خلال تصعيد خطواتها النووية إلى تعزيز مواقفها لانتزاع المزيد من التنازلات عند استئناف المفاوضات.

وأكد كمالوندي، وفق ما نقلت عنه وكالة «فارس» الإيرانية، أن الصناعة النووية الإيرانية «صاعدة وتتقدم إلى الأمام»، معتبراً أن ما أنتجته إيران من اليورانيوم بنسبة نقاء 60 في المائة «لا تقدر أي دولة على إنتاجه، إلا تلك التي تمتلك السلاح النووي».

وقال المتحدث الإيراني إن منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أنتجت هذه الكمية (210 كيلوغرامات) من اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء 20 في المائة، بينما قانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» طلب منها إنتاج 120 كيلوغراماً فقط. وكان مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في إيران أقرّ هذا القانون في الثاني من نوفمبر من العام الماضي، بعد اغتيال العالم النووي محسن فخري زادة، وذلك لاتخاذ خطوات نووية مهمة لإجبار الطرف الآخر على رفع العقوبات. ومن هذه الخطوات رفع مستوى تخصيب اليورانيوم، وإلغاء العمل بالبروتوكول الإضافي الذي يحكم الرقابة الدولية على البرنامج النووي الإيراني بموجب الاتفاق النووي المبرم عام 2015، الذي انسحبت منه إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في 8 مايو/أيار 2018، وأعادت بعد ذلك فرض العقوبات على إيران بشكل أشمل وأقسى من قبل.

ويأتي الإعلان الإيراني الأخير تزامناً مع الإعلان عن موعد استئناف مفاوضات فيينا النووية غير المباشرة بين طهران وواشنطن، بواسطة أعضاء الاتفاق النووي (فرنسا وبريطانيا وألمانيا والصين وروسيا)، يوم 29 نوفمبر الحالي، وذلك بعد تعليقها نحو خمسة أشهر. وحين تستأنف هذه المفاوضات، سيتحتم على إدارة بايدن إيجاد توازن دقيق بين تقديم تنازلات، ولا سيما بشأن رفع العقوبات، وممارسة ضغوط وصولاً إلى تهديدات عسكرية، خصوصاً في ظل تشكيك أميركي متزايد حيال نوايا طهران. وإن كان بايدن أبدى في مطلع العام ثقة في قدرته على إحياء الاتفاق، فهو لم يعد يخفي قلقه، وتعمل واشنطن على وضع خطة بديلة في حال الفشل في العودة إلى اتفاق النووي.

لم يعد بايدن يخفي قلقه حيال نوايا طهران وإنقاذ الاتفاق

جنرال إسرائيلي سابق: نمتلك القدرة العسكرية لضرب إيران

وفي السياق، قالت كيلسي دافنبورت، مديرة جمعية الحد من الأسلحة «أرمز كونترول أسوسييشن»، في حديث لوكالة «فرانس برس»، إنه «سيتحتم على إدارة بايدن السير على حبل مشدود بإثباتها لإيران أنها ستجني منافع من رفع العقوبات في حال إعادة إحياء الاتفاق، من دون الرضوخ للضغوط الإيرانية».

وتطرح مسألة العقوبات معضلة حقيقية، إذ تشكل شبكة تصعب حلحلتها. وأبعد من هذه المسائل، يطالب القادة الإيرانيون بضمانة أن أي تسوية يتم التوصل إليها لن تسقط مع انتقال السلطة في الولايات المتحدة. وهذه ضمانة لا يمكن لبايدن تقديمها، إذ حذر الجمهوريون بأنهم سينسفون الاتفاق في حال تسلمهم السلطة مجدداً.

وصعدت الولايات المتحدة النبرة بشكل ملفت أخيراً، إذ حذر وزير خارجيتها أنتوني بلينكن، في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، من أن بلاده مستعدة للنظر في «كل الخيارات»، في تهديد ضمني بالخيار العسكري.

لكن كيلسي دافنبورت رأت أن «التهديدات العسكرية قد تنقلب ضدنا»، إذ إنها تدفع برأيها إيران إلى السعي فعلياً لصنع قنبلة نووية دفاعاً عن نفسها، بينما قد تندفع إسرائيل إلى تنفيذ تهديداتها العسكرية، مع «خطر حصول تصعيد حربي».

وفي السياق، قال الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» الجنرال عاموس يادلين، في مقابلة إذاعية أمس الجمعة، إنه يعتقد أن إسرائيل تملك القوة العسكرية اللازمة لضرب المشروع النووي الإيراني، لكنه استدرك بأن المشكلة ليست في توجيه الضربة العسكرية، وإنما بتداعيات الضربة وما سيأتي بعدها.

ورأى يادلين أنه في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق مع إيران، «فسنكون أمام ضرورة فحص الخيار الماثل أمام رئيس الحكومة (نفتالي بينت)»، في إشارة إلى توجيه ضربة عسكرية، مشيراً إلى أن الهجوم هو آخر خطوة بعد استنفاد كافة الخيارات الاستراتيجية الأخرى».

كمالوندي: الصناعة النووية الإيرانية صاعدة وتتقدم للأمام (فاطمة بهرامي/ الأناضول)

متابعة

لبنان: دور فرنسي مرتقب في الأزمة مع السعودية

لا يزال رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي يراهن على دور خارجي، تحديداً فرنسي، لمحاولة حل الخلاف المستجد بين لبنان وعدد من الدول الخليجية، وتحديداً السعودية

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

لا تزال الأزمة بين لبنان وبعض الدول الخليجية، السعودية خصوصاً، تراوح مكانها، في ظلّ تشبث وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي بمنصبه، بدعم من حزب الله، على قاعدة أن لا استقالة إلا مقابل ضمانات بفكّ القيود الدبلوماسية والاقتصادية من جهة السعودية. في المقابل، تتمسّك قوى غربية، خصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا، بالحكومة اللبنانية برئاسة نجيب ميقاتي. وفي جديد الملف، تفيد معلومات «العربي الجديد» بأن ميقاتي يعوّل على دور فرنسيّ قد تظهر معالمه قريباً، في موازاة حصول اتصالات داخلية مكثفة على خطّ «حزب الله» الرافض استقالة قرداحي.

ورغم موقف حزب الله المتصلّب، إلا أن حليفته حركة «أمل» (بزعامة رئيس مجلس النواب نبيه بري) وضعت نفسها خارج السجالات، مع إبعاز بري، لنوابه ومسؤوليه، بعدم مقاربة ملف العلاقات اللبنانية السعودية، وربطاً الخليجية. وهو ما يمكن ملاحظته عند الاتصال بنواب «أمل» الذين يفضلون عدم التحدث في هذا الموضوع بالذات «كي لا يزيدوا الأمور تعقيداً»، حسبما أفاد عدد منهم لـ«العربي الجديد».

من جهته، كشف مصدر مقرّب من ميقاتي لـ«العربي الجديد» أن «رئيس الوزراء استمرّ على كل من رئيس الجمهورية ميشال عون وبري، طالباً من الأخير تليين موقف حزب الله والتدخل لتهدئته والمساعدة في إيجاد المخرج» للأزمة المستجدة. وأشار المصدر إلى حصول «اتصالات مكثفة في أكثر من جهة، داخلية وخارجية، تحديداً أوروبية وعربية وأميركية»، معتبراً أن «المسعى الأهم يتمثل في إعادة تفعيل عمل الحكومة والدعوة إلى جلسة لمجلس الوزراء». مع العلم أنه لم يتم عقد أي جلسة حكومية منذ 11 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حين انسحب وزراء حزب وأمل والمردة من جلسة حكومية، رافضين عقد أي جلسة أخرى، ما لم تتم إطاحة المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت، القاضي طارق البيطار.

بدوره، أفاد مصدر دبلوماسي فرنسي لـ«العربي الجديد» بأن «هناك امتعاضاً فرنسياً من مجرى الأمور في لبنان، خصوصاً عدم اجتماع الحكومة في ظلّ كل هذه الأزمات الاقتصادية». واكتفى بالقول إن «أي مبادرة فرنسية جديدة تتطلب ملاقاة من قبل قادة لبنان السياسيين، الذين بخلافاتهم يجزّون البلاد إلى مزيد من الانهيار ولا يأبهون بمعاناة الشعب، وما زالوا يتصارعون لأجل مصالح خاصة وحسابات سياسية ضيقة». مع العلم أن وزارة الخارجية الفرنسية أكدت أول من أمس أنها على اتصال وثيق بجميع الأطراف المعنية في قضية لبنان مع بعض الدول الخليجية، معتبرة أن لبنان «يجب أن يكون قادراً على الاعتماد على جميع شركائه الإقليميين لدعمه على طريق تطبيق الإصلاحات».

وفي ملف انفجار مرفأ بيروت، وبعدما فاجأ القاضي حبيب مزهر، المحسوب على حزب الله وأمل، الوسط القضائي بإصداره أول من أمس الخميس قراراً بكفّ يدّ المحقق العدلي القاضي طارق البيطار، وطلب تسليمه ملف التحقيقات كاملاً، ليتمكّن هو البتّ في طلب الردّ المقدم ضد البيطار من قبل الوزير المدعى عليه يوسف فنيانوس الصادرة بحقه مذكرة توقيف، سجل عدد من الوكلاء القانونيين في ملف الانفجار ما قالوا إنه تجاوز من قبل مزهر لصلاحياته. وينطلق هؤلاء من أن محامي فنيانوس تقدّموا بطلب ردّ رئيس الغرفة الـ2 من محكمة الاستئناف القاضي نسيب إيليا، الناظر في طلب الردّ المقدمة ضد البيطار. وقد اتخذ هذا الطلب الرقم 72. مع العلم أنه سبق لوكلاء فنيانوس أن تقدموا بطلب ردّ البيطار أمام إيليا، وحمل الرقم 69. وبعد التقدّم بالطلب 72، تمّت تنحية إيليا عن الملف بسبب طلب الردّ، وجرت عملية توزيع الأعمال في الملفات التي ينظر فيها، وتعيين القاضي حبيب مزهر للنظر في طلب الردّ المقدّم ضد إيليا.

واتخذ مزهر قراراً منفرداً بضمّ الطلبين 69 و72، فكلّف نفسه النظر في طلب الردّ المقدّم ضد البيطار. وبناءً على ذلك اتخذ القرار بكفّ يد الأخير طالباً منه تسليم كل الملفات المتعلّقة بالتحقيق، ما يمكن وضعه في خانة التعدي على الصلاحيات. وعلى الأثر تقدّم وكلاء قانونيون عن الجهات المدعية في انفجار بيروت بطلب فصل الملفين، 69 و72، مع الطلب بإعادة الملف 69 (طلب ردّ البيطار المقدّم من فنيانوس) إلى مرجعه الأساسي أي القاضي نسيب إيليا. ومن المفترض أن يتمّ البت بالمسألة يوم الإثنين المقبل في محكمة الاستئناف. وفي حال وافقت المحكمة على طلب وكلاء الجهات المدعية، يُسحب قرار كفّ يدّ البيطار عن التحقيق ويواصل عمله، تحديداً في مسألة استدعاء نواب ووزراء سابقين.

قرار وقف تحقيقات البيطار في مرفأ بيروت غير قانوني

شرق غرب

ليندركينغ يدعو إلى نهج إقليمي موحد للسلام في اليمن

دعا المبعوث الأميركي إلى اليمن تيموثي ليندركينغ (الصورة)، أمس الجمعة، إلى ضرورة خلق نهج إقليمي موحد لتحقيق السلام في البلاد، وذلك خلال لقائه مع وزير الخارجية العُماني بدر البوسعيدي، في العاصمة مسق

الحدث

على الرغم من الحديث المتزايد عن قرب الإعلان عن حكومة جديدة في السودان، والتباحث مع عبدالله حمدوك لرئاستها، بالتوازي مع إطلاق عدد من المسؤولين المعتقلين منذ الانقلاب، تتصاعد المواقف الرافضة لأي تسوية مع العسكر، في ظل تعويل على الشارع

رهان على الشارع لإسقاط الانقلاب (محمود حجاج/الأناضول)

مناورات عسكر السودان

تصاعد المواقف الرافضة للتسوية مع الانقلابيين

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

في ظل الأجواء التي يحاول العسكر في السودان ترويجها عن قرب تشكيل حكومة جديدة، وإطلاق سراح بعض المسؤولين المعتقلين بعد الانقلاب في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وذلك وسط ضغوط دولية متصاعدة ومطالبات بـ«عودة فورية» للحكومة، تتصاعد مواقف مختلفة من الداخل السوداني رافضة لـ«الإجراءات التجميلية» التي لن تجدي، مع الرهان على الشارع المدعو لمواصلة العصيان المدني رفضاً للانقلاب، وتشدد أطراف سودانية، ولا سيما تجمع المهنيين السودانيين، برفض أي تفاوض مع العسكر نهائياً. مقابل ذلك، تواصل السلطات الموالية للانقلابيين اتخاذ إجراءات بإعفاء مسؤولين وتعيين آخرين، في قرارات يعتبر معارضو العسكر أنها تستهدف إعادة النظام السابق للإمساك بزمام إدارات الدولة، في إشارة إلى نظام عمر البشير.

وفي أحدث تنديد بانقلاب 25 أكتوبر، طالب مجلس حقوق الإنسان الأممي بـ«عودة فورية» للحكومة المدنية إلى الحكم، وذلك في قرار اعتمده أمس الجمعة خلال جلسة له في جنيف. ودان المجلس في قراره «التوقيف الظالم» لرئيس الوزراء عبدالله حمدوك وكذلك مسؤولين آخرين، مطالباً بأن يُفرج العسكريون «فوراً» عن «كل الأفراد المعتقلين بشكل غير شرعي أو تعسفي».

من جهتها، اعتبرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه، خلال الجلسة، أن انقلاب 25 أكتوبر «مقلق جداً»، و«يخون ثورة 2019 الشجاعة والملهمة». ودعت «القادة العسكريين السودانيين ومناصريهم إلى الانسحاب إعادة الأوضاع لما قبل 25 أكتوبر (أي الشراكة بين العسكر والمدنيين)، وبالتالي لا تسوية ولا تفاوض، فما حصل انقلاب والإجراءات التي تتخذ كذلك»، متابعاً: «لن نعترف بأي شكل من أشكال التفاوض مع العسكر نهائياً، والعودة لوجود العسكر في السلطة مرفوض». وأكد فاروق أن «كل المبادرات، وما يرشح من أخبار عن تشكيل حكومة، هي مرفوضة بالنسبة للشارع، والدليل على ذلك أن الشارع يجهز نفسه لمليونيات قادمة وتظاهرات مستمرة»، مضيفاً «هناك تنسيق واضح بين رجال المقاومة في الأحياء بشكل يومي، وهناك وقفات احتجاجية وكأن الثورة بدأت من جديد، وهي تسبق كل المبادرات». وشدد على أنه «حتى لو حصلت تسويات مع العسكر، والخروج بسيناريو يرضي المجتمع الدولي، فالشارع سيبقى بالمرصاد، إلى حين خروج العسكر من المشهد»، مؤكداً أن الرهان الأول على الشارع الذي يرفض التسوية.

من جهته، قال القيادي في قوى «الحرية والتغيير» معز حضرة، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، «إننا لا نأمل كثيراً بالضغوط الدولية، فنحن أمام مجموعة انقلابية»، لافتاً إلى أن عدداً كبيراً من المسؤولين والوزراء والسياسيين ما زالوا معتقلين، والنظام يمارس الاحتجاز غير المشروع، معتبراً أن «كل هذه الأشياء التي يقوم بها الانقلابيون من الإعلان عن قرب تشكيل حكومة وغيرها هي محاولات تجميلية لن تجدي نفعاً، وهي التفاف ومخالفة للدستور». وشدد حضرة على أن أدوات مقاومة الانقلاب هي عند الشارع، مشيراً إلى أن نظام عمر البشير لم يسقط سوى بالتظاهرات. وعن التعيينات في الإدارات التي تقوم بها السلطات الانقلابية، أشار حضرة إلى أنها خاطئة وغير قانونية لأن قائد الجيش عبد الفتاح البرهان لا يملك حق إجراء تعيينات، «وهو بهذه القرارات يريد إعادة مسؤولي النظام السابق للإمساك بزمام إدارات الحكومة». مقابل ذلك، تواصل السلطات التابعة للانقلابيين التغييرات في مفاصل الدولة، وذكر التلفزيون السوداني الرسمي أمس الجمعة أن الجيش السوداني حل جميع مجالس إدارات الشركات الحكومية والمشاريع الزراعية القومية. كما أصدر الأمين العام لحكومة ولاية الخرطوم الوالي المكلف أحمد عثمان حمزة، قراراً بتعيين مدراء جدد لوزارتي الصحة، والصناعة والتجارة، وعدد من الهيئات الأخرى، بعد إعفاء المسؤولين عنهم. بالتوازي، أصدر والي جنوب دارفور المكلف حامد التجاني هشّون قراراً أعفى بموجبه مديرين عامين لوزارات بالولاية.

ويأتي ذلك بعدما كان البرهان قد أصدر قراراً الخميس بالإفراج عن أربعة وزراء، هم هاشم حسب الرسول وعلي جدو وحمزة بلول ويوسف آدم ضي، كانوا قد احتُجزوا إثر الانقلاب. ومساء الخميس أعلنت الولايات المتحدة أنّ وزير خارجيتها أنتوني بلينكن تحادث هاتفياً مع البرهان وطالبه بإعادة السلطة «فوراً إلى الحكومة التي يقودها المدنيون». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس في بيان إنّ «الوزير حضّ البرهان على الإفراج فوراً عن جميع الشخصيات السياسية المحتجَزة منذ 25 أكتوبر». كما تحادث بلينكن الخميس مع حمدوك. وقال برايس إنّ «وزير الخارجية شدّد على دعم الولايات المتحدة القوي للشعب السوداني الذي يتطلع إلى الديمقراطية». من جهته، ذكر مجلس السيادة في بيان أن البرهان تعهد خلال الاتصال «بالالتزام والمحافظة على سلاسة التحول الديمقراطي وإكمال مسيرة الانتقال والحفاظ على أمن البلاد ومكتسبات ثورة ديسمبر المجيدة وصولاً إلى حكومة مدنية منتخبة». وأتى البيان الأميركي بشأن هاتين المكالمتين بعد إعلان المستشار الإعلامي للبرهان العميد الطاهر أبو هاجة أنّ «تشكيل الحكومة بات وشيكاً».

> قيادي في «الحرية والتغيير»: إجراءات الانقلابيين لن تجدي
>
> دعا تجمع المهنيين السودانيين إلى العودة للعصيان المدني

رسالة دعم

قال السفير الفرنسي في جنيف جيروم بونافون، خلال جلسة مجلس حقوق الإنسان الأممي أمس الجمعة: «فيما ينتفض الشعب السوداني سلمياً ضد الانقلاب، توجه إليه المجموعة الدولية رسالة دعم قوية وتتعهد السهر على عودة دولة القانون وإعادة الحكومة الانتقالية إلى السلطة».

خاص

إعادة هيكلة للمجلس العسكري المصري

يشهد المجلس العسكري في مصر إعادة هيكلة جديدة، وذلك في ظل متغيرات إقليمية، أدت لتغيّر مواقف القاهرة من التحالفات القديمة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر مصرية خاصة لـ«العربي الجديد» إن دوائر عسكرية أميركية استقبلت تعيين الفريق أسامة عسكر، رئيس هيئة العمليات القوات المسلحة، رئيساً لأركان الجيش المصري بترحيب وارتياح كبيرين. وأوضحت أن عسكر كان مرشحاً بين ثلاثة أسماء للمنصب خلفاً لرئيس الأركان المنتهية ولايته محمد فريد حجازي، وأن الاسمين اللذين نافسا عسكر، هما اللواء خالد مجاور مدير المخابرات الحربية، واللواء محمد حجازي عبد الموجود قائد قوات الدفاع الجوي. وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد أصدر قراراً في الخامس من أكتوبر/تشرين الأول الماضي بترقية اللواء عبد الموجود، قائد قوات الدفاع الجوي، إلى رتبة فريق، وهي الترقية التي اعتبرها البعض داخل المؤسسة العسكرية تمهيداً لتوليه أحد المنصبين الرفيعين، وهما رئاسة الأركان أو وزارة الدفاع. كذلك، نافس مجاور مدير المخابرات الحربية الحالي، بقوة الفريق أسامة عسكر، خصوصاً في ظل العلاقات التي يتمتع بها مجاور بالدوائر العسكرية الأميركية، بحكم طبيعة عمله في واشنطن، خلال توليه موقع الملحق العسكري بالسفارة المصرية هناك.

وبحسب المصادر، فإن مجاور كان قريباً بدرجة كبيرة من المنصب، إلا أن ما يمكن تسميته بالتزكية أو الترجيح الأميركي باسم الفريق أسامة عسكر، كان حاسماً بدرجة كبيرة لناحية اختياره للمنصب، وأشارت المصادر إلى أن عسكر لم يكن مرحباً به من الدائرة المقربة من الرئيس المصري بدرجة كبيرة، بسبب طبيعة شخصيته التي يصفها المقربون من الرئيس بالحادة، بالإضافة إلى تطلعاته القيادية.

ووفق المصادر، فإن النقلة الكبرى في حياة عسكر المهنية كانت عند توليه قائد منطقة شرق القناة ومكافحة الإرهاب، وهو الموقع الذي سمح له بالانفتاح على الدوائر العسكرية الأميركية، التي كانت تقود في تلك الفترة معركة ضارية ضد تنظيم داعش في سورية والعراق، كما ساعده ذلك في إقامة علاقات بالدوائر العسكرية الإسرائيلية، من خلال تنسيق الجهود الأمنية في سيناء، قبل أن يتم إبعاده عن دائرة الضوء، بتكليفه بمنصب مساعد وزير الدفاع لتنمية سيناء. وقالت المصادر إن تظاهرات 20 سبتمبر/أيلول 2019، التي جاءت بدعوة من الممثل والمقاول محمد علي، وبفعل تسريباته حول الفساد بمشاريع الجيش، والتي أدت إلى هزة داخلية عنيفة في دوائر الحكم بعد تشكيك السيسي في ولاء بعض القادة العسكريين وقيادات جهاز المخابرات العامة، وتصوره الخاص بأن هؤلاء منحوا الضوء الأخضر لتلك التظاهرات، تسببت في لجوء السيسي مجدداً للاستعانة بعسكر، الذي يحظى بدرجة من الشعبية داخل القوات المسلحة، بحكم قيادته للجيش الثالث الميداني، وكذلك بحكم علاقاته بقبائل سيناء، فهو كان بمثابة «شيخ عرب» على حد تعبير المصادر، في إشارة إلى قدرته على حل النزاعات.

وتدرّج الفريق أسامة عسكر في المناصب العسكرية، إذ تولّى منصب قائد لواء في المنطقة المركزية العسكرية، وبعدها أصبح قائداً للفرقة 23 في الجيش الثالث الميداني، وترقى إلى رتبة لواء في 1 يوليو/تموز 2009، وعقبها تولّى منصب رئيس فرع العمليات في هيئة عمليات القوات المسلحة، ثم رئيس أركان الجيش الثالث الميداني، ثم أصبح قائداً للجيش الثالث في 13 أغسطس/آب 2012، خلفاً للفريق أول صدقي صبحي، وزير الدفاع الأسبق، وهو من مواليد محافظة الدقهلية في 1 يونيو/حزيران 1958، وخريج الدفعة 70 حربية، ولديه 3 أولاد، جميعهم مهندسون مدنيون، وحاصل على ماجستير في العلوم العسكرية وزمالة أكاديمية ناصر العسكرية العليا.

من جهة أخرى، أشارت المصادر إلى أن اللواء أركان حرب، خالد مجاور، مدير المخابرات الحربية الحالي والذي تولى في وقت سابق قيادة الجيش الثاني الميداني، أكبر تشكيل عسكري في الشرق الأوسط، بات هو الأقرب لخلافة عسكر في رئاسة هيئة عمليات القوات المسلحة. وأشارت إلى أن المجلس العسكري الحالي يشهد إعادة هيكلة جديدة، خصوصاً في ظلّ التكهنات التي تشير إلى قرب تغيير وزير الدفاع الحالي الفريق أول محمد زكي، في أقرب تعديل وزاري.

وبحسب المصادر، فإن إعادة الهيكلة الجديدة تأتي في ظل متغيرات إقليمية، وتجاذبات دولية، أدت لتغيّر مواقف القاهرة من التحالفات الإقليمية بصورتها القديمة، خصوصاً في أعقاب أحداث الثلاثين من يونيو/حزيران، وبدأت خوض مرحلة جديدة تتشكل خلالها تحالفات من نوعية مختلفة على المستويات السياسية والعسكرية.

لدى عسكر علاقات مع قبائل سيناء (فيسبوك)

تقرير

يثير قرار تسريع الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة في مصر اضطراباً واسعاً في الوزارات، وسط قلق من تعطل مصالح المواطنين وتأخر الإنجاز في العديد من الملفات

الانتقال إلى العاصمة الإدارية

ارتباك حكومي مصري تعززه شائعات التعديل الوزاري

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تسيطر حالة ارتباك واسعة على دواوين الوزارات المصرية، بعد القرار المفاجئ الذي أصدره رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، بسرعة انتقال الوزارات للعمل من العاصمة الإدارية الجديدة ابتداء من ديسمبر/كانون الأول المقبل، وذلك بدون استيفاء التجهيزات اللوجيستية والفنية لهذا الانتقال، وبدون التعرف إلى الاحتياجات الفعلية والبشرية للعمل خلال تلك المرحلة، خصوصاً بالنسبة للوزارات التي تضم مكاتب وزرائها وإداراتها المركزية المختلفة أعداداً كبيرة من الموظفين.

وما يزيد حالة الارتباك انتشار شائعات عن قرب إجراء تعديل وزاري خلال الشهر الحالي، الأمر الذي قد لا يبدو منطقياً في ظل رغبة السيسي في الانتقال السريع للعاصمة الإدارية الجديدة. لكن على الأرض، ومع انتشار الشائعات، توجد مؤشرات أخرى لقرب إجراء هذا التعديل، مثل الوجود المكثف لعناصر الرقابة الإدارية وتحركاتهم غير المعتادة في دواوين الوزارات الخدمية، وبصفة خاصة الصحة والتعليم والتموين، على خلفية قضية الفساد التي اكتشفت حديثاً في مكتب وزيرة الصحة هالة زايد، وأدت إلى إبعادها - المؤقت حتى الآن - عن منصبها وإسناد الوزارة إلى وزير التعليم العالي خالد عبد الغفار.

مصادر حكومية قالت لـ«العربي الجديد»، إن اختيار عبد الغفار منذ أسبوع تقريباً لهذه المهمة يعتبر دليلاً آخر على حالة الارتباك القائمة، لأنه كان مرشحاً بقوة للاستبعاد من منصبه في التعديل الوزاري حال إجرائه، بسبب غضب بعض الدوائر الأمنية والرقابية منه، وشن حملة واسعة ضده في البرلمان وبعض الصحف الموالية للدولة، بسبب تعاقده مع رجل الأعمال محمد السويدي على إقامة عشر جامعات تكنولوجية جديدة، وسعيه لتعميم هذه التجربة مع مجتمع رجال الأعمال لإقامة شراكة دائمة مع الدولة في مجال التعليم العالي، وزيادة أعداد الخريجين من تلك الجامعات التكنولوجية، للعمل مباشرة في مصانع وشركات رجال الأعمال هؤلاء.

وأضافت المصادر أن عبد الغفار يحاول بكل جهده الإجادة في إدارة ملفات الوزارتين خلال الفترة الانتقالية الحالية، لنيل ثقة السيسي ويتصدى لمحاولات إبعاده، والدفع بشخصية أكاديمية جديدة أكثر قرباً من الأجهزة الأمنية، نظراً لرغبة بعض الأجهزة في الدخول بقوة أكبر في مجال الاستثمار التعليمي، وهو ما لا يرفضه عبد الغفار بالمرة. وذكرت المصادر أن تلويح الأجهزة السيادية والأمنية، وضباط الاتصال والنواب المحسوبين على السلطة بالتعديل الوزاري بشكل دائم أصبح من الأدوات المعتادة لفرض السيطرة على الوزراء وإملاء اتجاهات بعينها عليهم، لخدمة مصالح الأجهزة وشخصيات نافذة بها.

وتؤدي التحركات غير المعتادة للرقابة الإدارية حالياً، من خلال عناصرها المكلفة بإدارة شؤون الوزارات، وعناصر أخرى تم الدفع بها أخيراً، بعد أزمة وزارة الصحة، إلى فوضى في بعض الوزارات، إذ أثارت التحقيقات الصورية التي تم إجراؤها بشكل متسرع، خلال الأسبوعين الماضيين، على التعاقدات الحكومية الأخيرة، شبهات فساد عديدة داخل وزارات الزراعة والتموين وغيرها، ما يبقي أيضاً الوزراء تحت الضغط، في ظل تواتر أنباء عن تحديد يوم 18 الشهر الحالي لإجراء تعديل وزاري موسع.

وفي خضم حالة عدم الارتياح السائدة بين الوزراء، كشفت المصادر عن بدء إجراء اجتماعات بين ممثلي الهيئة الهندسية للجيش والوزراء ومسؤولي مكاتبهم من الأمس وتستمر حتى نهاية الأسبوع المقبل، لتحديد احتياجات الوزارات للعمل من العاصمة الإدارية، ما أثار اضطراباً واسعاً أيضاً، بسبب عدم إلمام معظم الوزراء والمسؤولين المركزيين في الدواوين بطبيعة الأماكن المطلوب منهم الانتقال إليها حتى الآن. فثمة وزارات قليلة فقط هي التي تولت تنسيق المباني الخاصة بها في العاصمة الإدارية، كالخارجية والعدل، أما باقي الوزارات ذات الطابع الخدمي، والتي تمتلك العدد الأكبر من الموظفين، فليس من المعروف حتى الآن ما إذا كانت المباني المخصصة لهم سوف تستوعب العدد المطلوب من الموظفين من عدمه، فضلاً عن ضيق الوقت أمام تجربة شبكات الاتصال المؤمّنة ومتطلبات العمل اليومي والتجهيزات اللوجيستية اللازمة لذلك.

> يحاول وزير التعليم التصدي لمحاولة إبعاده في أي تعديل
>
> صعوبة بانتقال جميع مساعدي الوزراء إلى العاصمة الإدارية

وأوضحت المصادر أن بعض الجهات التي كان مطلوباً منها الانتقال إلى العاصمة الإدارية قريباً (غير الوزارات) سجلت العديد من الملاحظات السلبية على المنشآت المخصصة لها، بعد تجهيزها من قبل الهيئة الهندسية للجيش، بسبب عدم استشارتها في المتطلبات اللازمة، من حيث عدد الإدارات والعاملين والاحتياجات العينية، الأمر الذي أدى إلى إرجاء الانتقال إلى العام المقبل، لحين تعديل المنشآت وإعادة تجهيزها.

وسبق أن تم تسجيل ملاحظات فنية ومعمارية عديدة على المنشآت الثلاث الرئيسية: الرئاسة ومجلس الوزراء والبرلمان، ومطالبة الإدارات الحكومية بتعديلها كلياً أو جزئياً، لضرورات تبينت أهميتها وحساسيتها، ما أدى لصدور تعليمات جديدة للمقاولين بإعادة بعض الأعمال، وهو ما أثار حنق بعض كبار المقاولين العاملين مع الجيش، والذين يديرون بدورهم شركات مقاولات من الباطن، وأرجعوا ذلك إلى ضعف التنسيق والمتابعة في المراحل التحضيرية، والتسرع الذي كان بادياً في أداء المشرفين الفنيين ومكاتب التصميمات. ولحل المشاكل التي ظهرت كان على الجهات المالكة الانتظار حتى نهاية العام الحالي.

وهذا الأمر يبدو قابلاً للتكرار في حالة الوزارات خلال الفترة التجريبية التي أمر السيسي بأن تستمر لستة أشهر. ولكن سيكون الثمن المحتمل لذلك تعطيل مصالح المواطنين وتأخر الإنجاز في العديد من الملفات، وعرقلة إصدار القرارات المهمة، فضلاً عن ضعف التواصل بين الوزراء، الذين سيكونون موجودين بالأمر في العاصمة الإدارية، ومساعديهم الذين تؤكد المؤشرات صعوبة انتقالهم جميعاً إلى هناك خلال المرحلة الأولى. وذكرت المصادر أن تعامل المواطنين مع دواوين الوزارات خلال هذه الفترة سيستمر من القاهرة، لصعوبة انتقال جميع الموظفين، وكذلك عدم السماح للمواطنين حتى الآن بدخول العاصمة الجديدة، وهو ما سيحتم عملياً عدم انتقال جميع العاملين بالدواوين، ما سيبقي حالة الارتباك قائمة.

شرق غرب

النيجر: مقتل 69 شخصاً على يد متشددين

أعلن وزير الداخلية في النيجر الكاش الهادا، أول من أمس الخميس، أن مسلحين مجهولين قتلوا 69 شخصاً، بينهم رئيس بلدية بنيبانجو في هجوم بمنطقة نائية في جنوب غربي البلاد، وقع يوم الثلاثاء الماضي، بالقرب من الحدود مع مالي. وأضاف في حديث للتلفزيون الرسمي، أن 15 شخصاً نجوا من الهجوم. وينتشر في المنطقة مسلحون ينتمون إلى فرع محلي لتنظيم «داعش» قتل مئات المدنيين في مجتمعات ريفية في العام الحالي.

(رويترز)

الحوار الاستراتيجي المصري الأميركي الأسبوع المقبل

أعلنت الخارجية الأميركية، أمس الجمعة، أن الوزير أنتوني بلينكن سيستقبل وزير الخارجية المصري سامح شكري وفريقه في واشنطن يومي الإثنين والثلاثاء المقبلين، في إطار الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ومصر. وجاء في بيان الخارجية أن مسؤولين كباراً من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع سيشاركون في اللقاءين.

(العربي الجديد)

غوتيريس يعيّن مبعوثه إلى قبرص

عيّن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، أمس الجمعة، الدبلوماسي الكندي كولين ستيوارت، مبعوثاً أممياً خاصاً بشأن قبرص. وذكرت الأمانة العامة للمنظمة الدين في بيان، أن ستيوارت سيتولى أيضاً رئاسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الجزيرة (يو ان اف اي سي واي بي). وسيتسلم ستيوارت منصب الممثل الخاص خلفاً لإليزابيث سبيهار، وسيكون بنفس الوقت نائباً للمستشار الخاص لغوتيريس إلى قبرص.

(الأناضول)

شكوك بشأن فرص التعاون

محاولة روسية للتوسط بين «قسد» والنظام

تطرح العملية التركية المتوقعة شمال وشرق سورية تساؤلات عن إمكان تشكيلها دافعاً لتفاهم بين «قسد» والنظام السوري، في ظل مؤشرات تذهب في هذا الاتجاه، ليبقى قلق الأكراد من خذلان جديد حاضراً في أي تفاهم ممكن

عماد كركص

مع تصاعد المؤشرات على اقتراب التحرك العسكري التركي شمال وشرق سورية بالتحالف مع المعارضة السورية، لإبعاد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) عن حدود تركيا الجنوبية، بدأت تظهر ملامح تحالف أو تنسيق على الأقل، بين «قسد»، التي يشكّل الأكراد القوام الرئيسي لقيادتها، وقوات النظام السوري، ولا سيما في كل من الرقة والحسكة شرقي البلاد، وذلك في ظل جهود روسية لمحاولة التقريب بين الطرفين عسكرياً بعدما سعت موسكو لذلك على الصعيد السياسي في مراحل سابقة، ولا تزال. لكن «قسد»، وفي حال توصلها إلى صيغة تفاهم أو تحالف مع النظام في مواجهة القوات التركية والمعارضة، من المتوقع أن تطلب معه ضمانات من قِبل النظام أو الروس، إذ لا يزال مشهد الخذلان الذي تعرضت القوات الكردية له من قبل النظام خلال العملية التركية في عفرين والمعروفة بـ«غصن الزيتون» عام 2018 حاضراً في ذاكرة قادتها، بعد أن تلقى الأكراد حينها وعوداً من قبل النظام بالمشاركة في العملية وصد الهجوم، قبل أن ينكث النظام بوعوده ويترك «قسد» بمواجهة الجيش التركي والمعارضة، ما أدى إلى هزيمتها وانسحابها من عفرين. وبهذا، تبقى مخاوف «قسد» قائمة بألا تحصل على المساندة المطلوبة من النظام مهما بلغت الضغوط الروسية عليه، إذ تكمن مصلحة النظام في حال حصول أي هجوم تركي بإضعاف القوات الكردية وإجبارها على العودة إلى بيت الطاعة، ليس فقط بالتماهي مع قوات النظام ضمن صيغة يتفق عليها الطرفان، وإنما بحل وإنهاء أي شكل من أشكال المليشيا التي تُبقي للأكراد أو غيرهم كياناً واضح المعالم، سواء على الصعيد العسكري أو السياسي، وهذا ما كان محور الخلاف خلال كل المحادثات التي جرت بين الأكراد والنظام، سواء في دمشق أو الحسكة تحت الرعاية والتنسيق الروسي.

وكشف رياض درار، الرئيس المشترك لـ«مجلس سورية الديمقراطية» (مسد)، الجناح السياسي لـ«قسد»، أن هناك وساطة روسية مطروحة للنقاش بين «قسد» والنظام، لكنه نفى أن تكون هناك محادثات حالية لمناقشة الطرح الروسي. وأضاف في حديث مع «العربي الجديد» أن تركيا جزء من هذه العملية، أولاً بحكم ارتباطها مع روسيا في كثير من الملفات العالقة في سورية، بدءاً من مسار أستانة واتفاقات إدلب، وحتى الاتفاقات المتعلقة بشمال وشرق سورية، وثانياً لجهة الضغط على «قسد» للرضوخ إلى صيغ الحل الروسية. وأشار درار إلى أن الوساطة المطروحة هي وساطة عامة، ولا تتعلق بالجانب العسكري فقط، لكنه أشار إلى عدم التعويل على النظام بالالتزام بأي تعهدات نظراً لاختباره سابقاً في الكثير من المواضع والأزمنة. وألمح درار إلى أن الوساطة الروسية غير قابلة للتطبيق نظراً للشروط التعجيزية التي يطلبها النظام، وهي بالأساس وساطة لإرضاء النظام وتحقيق مصالحه في المقام الأول.

على أرض الميدان، أعطت «قسد» يوم الثلاثاء الماضي أمراً لعناصرها بالسماح لعناصر قوات النظام بدخول المدن الخاضعة لسيطرتها من دون الحاجة للتنسيق مع «قوى الأمن الداخلي» (الأسايش)، التابعة لـ«الإدارة الذاتية» الكردية لشمال وشرق سورية. وذكرت مصادر لـ«العربي الجديد» أن «قسد» سمحت لقوات النظام بالدخول إلى بعض المواقع، بعد أن منعتهم سابق وجرت بين الطرفين معارك وتوترات، إثر تفاهمات أولية بين الطرفين بتنسيق ووساطة روسية. ويوم أمس الجمعة، استنفرت قوات النظام و«قسد» في محافظة الرقة الخاضعة لسيطرة «قسد» ورفعت الجاهزية في محيط اللواء 93 في عين عيسى بريف الرقة الشمالي. وذكرت شبكات محلية أن رتلاً تابعاً لقوات النظام خرج من داخل اللواء 93، وتمركز في عدة نقاط جنوب عين عيسى، مشيرة إلى أنه يتكوّن من أكثر من 20 سيارة مزودة بالأسلحة المضادة للطائرات، و6 سيارات تحمل منصات إطلاق صواريخ ومدافع. كما استنفرت «قسد» في مدينة الطبقة بريف الرقة، وأخرجت سلاحها الثقيل من داخل سد الطبقة بواسطة 8 آليات مجنزرة اتجهت نحو مدينة عين عيسى.

وكان رتل من قوات النظام، برفقة قوات روسية، قد وصل الثلاثاء الماضي إلى مدينة منبج في ريف حلب الشمالي الشرقي قادماً من مدينة حلب، وذلك بهدف إجراء مناورات عسكرية، في الوقت التي تشهد فيه أطراف المدينة توترات على وقع احتمال بدء هجوم المعارضة السورية والجيش التركي في أي وقت. ووفق مصدر عسكري من «الجيش الوطني» السوري المعارض الحليف لتركيا، فإن «من المتوقع أن يستخدم الطرفان خلال المناورات أسلحة ثقيلة، بما فيها المروحيات القتالية»، مشيراً في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن «التشكيلات المشاركة في المناورات تضم عناصر من الفرقتين 25 و30 والفوج 46 مدفعية»، متوقعاً أن يبقى جزء من هذه القوات في منبج بعد انتهاء المناورات.

كما أجرى سلاح الجو الروسي في الأيام القليلة الماضية مناورات وتدريبات عسكرية في ريف محافظة الحسكة. وبحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية، فإن تلك التدريبات أجريت على وقع استنفار عسكري بسبب تهديدات تركيا بشنّ عملية جديدة في المنطقة. ولم تذكر الوكالة ما إذا كانت تلك المناورات جرت بالتنسيق أو مشاركة «قسد» أو النظام أو كليهما. وتطمح تركيا لإبعاد الأكراد عن حدودها الجنوبية، والسيطرة على مساحة واسعة يهيمن عليها الأكراد من خلال «قسد» وذراعها المدني «الإدارة الذاتية»، وتذهب الأنظار نحو المدن والبلدات ذات الغالبية العربية، وتحديداً تل رفعت ومنبج، اللتين من المتوقع أن تكونا ضمن المرحلة الأولى للعملية العسكرية التركية، في حال إعلان انطلاقها، إلى جانب مساحات في ريف الحسكة، وتحديداً بالقرب من مدينة رأس العين. من جهته، رأى القيادي السابق في المعارضة، المحلل العسكري فاتح حسون، أن أي تحالف بين «قسد» والنظام سيضع الأخير في مواجهة الجيش التركي، وبالتالي فإن الجيش التركي لن يقف مكتوف الأيدي حيال تحرك قوات النظام أو «قسد» باتجاه المواقع التي يسيطر عليها حليفه «الجيش الوطني» المعارض. وأشار حسون في حديث مع «العربي الجديد» إلى أنّه لا يتوقع أن يقوم الروس أو الأميركيون بحماية «قسد» في حال أي هجوم تركي، لأن سياسة اللعب على الحبلين التي تلجأ إليها «قسد» بين كل من واشنطن وموسكو في آن، تجعلها طرفاً غير موثوق به، لذلك من المستبعد أن يضغط الروس على النظام لإبرام تحالف حقيقي بينه وبين «قسد».

تخشى «قسد» من تكرار تجربة عفرين (دليل سليمان/فرانس برس)

رياض درار: يصعب التعويل على التزام النظام بأي تعهدات